

اجتهادات عبارة ممنوعة بأمر البلطجي

اختلفت تقديرات من آملوا خيرًا في محكمة العدل الدولية بشأن القرار المؤقت الذي اتخذته في الدعوى المرفوعة ضد الكيان الإسرائيلي. خلا القرار من الإجراء الأكثر إلحاحًا في حالة أي حرب أو عدوان، وهو وقف إطلاق النار. اكتفت بطلب تجنب كل ما يتعلق بالقتل والتدمير، وتوفير الحاجات الإنسانية الملحة بشكلٍ فوري، ومنع التحريض على الإبادة. ولكن هل يمكن تجنب القتل دون وقف الأعمال التي تؤدي إليه؟ وهل توجد سابقة استمر فيها القتال ولم يؤد إلى قتل؟ تناقض لا يليق بقضاة يفترض أنهم في أعلى مرتبة دولية. أما مطالبة الكيان بتقديم تقرير عن التزامه بالإجراءات المطلوبة منه بعد شهرٍ كامل فهو يضع علامة استفهام كبيرة بشأن العلاقة بين القانون والسياسة. فهل تريد المحكمة إعطاء الكيان مهلة لإكمال ما بدأه؟

قد لا يكون هذا قصدها. لكن شبهة السياسة تبقى قائمةً لتجنب عبارة وقف إطلاق النار في الوقت الذي يمنع حكام أمريكا استخدامها في مجلس الأمن منذ بداية العدوان. وهذا آخر فصلٍ حتى الآن في بلطجتهم الدولية. فالمعتاد أن يُصدر المجلس قرارًا لوقف إطلاق النار عند نشوب حرب أو نزاع مسلح يُهدّد السلم والأمن الدوليين. وحدث هذا بشكلٍ متكرر منذ تأسيس الأمم المتحدة. لكن البلطجة الأمريكية أثبت أن يصدر هذا القرار لوقف العدوان الذي تُشارك الصهاينة فيه. وسعت إلى إخراج عبارة وقف إطلاق النار من التداول. ومضت المحكمة للأسف في هذا الاتجاه الذي يُكرّس شلل المؤسسات الدولية، ويُشجّع كل من يستطيع الاعتداء في أي مكانٍ على أن يفعل.

ومع ذلك لا يخلو قرار المحكمة من فائدةٍ لقضية التحرر الفلسطيني على المدى الأبعد. قبول القضية يضع الكيان الإجرامى في قفص الاتهام حُزوريًا هذه المرة. ورفضُ قاداته القرار ومهاجمتهم المحكمة لمجرد أنها تجرأت

على طلب شيء، ولو لم يكن كبيرًا. يجعل موقفه أصعب
فى الشق الموضوعى من القضية

فلنركز الآن فى هذا الشق، وليساعد كل من يقدر فرسان
جنوب إفريقيا فى مهمتهم، ولتكن هذه المحاكمة ساحةً
لتعرية المجرم الأخطر فى التاريخ ومعه البلطجى الذى
يحميه.